

مقالات

خالد الدخيل

بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن

تتحدث هذه المقالة عن بروز الدور السعودي وعن المكانة الإقليمية المتصاعدة للمملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة. ويرى الكاتب أن لهذه الحال أسباباً متعددة، منها تراجع الدور المصري، وفشل السياسة الأميركية في المنطقة العربية ولا سيما في العراق، وخروج العراق من النظام الإقليمي العربي ثم تمدد الدور الإيراني إلى العراق ولبنان، وعزلة سورية بعد انسحابها من لبنان، ثم تغير القيادة السعودية نفسها وانتقالها من الملك فهد بن عبد العزيز إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز. ويتساءل الكاتب: هل نجح الدور الإقليمي السعودي في تحقيق أهدافه، وخصوصاً بعد سقوط اتفاق مكة بين السلطة الفلسطينية وحركة "حماس"؟ إن هذه المقالة مكرسة لاكتشاف عناصر القوة في الدور السعودي الجديد، والعناصر التي تعوق هذا الدور عن الوصول إلى غاياته الإقليمية في لبنان وفلسطين والعراق.

مقدمة أو صورة المشهد

حتى وقت قريب كان اهتمام المنطقة يكاد يكون محصوراً في موضوع توسع الدور الإيراني في العالم العربي. هناك أكثر من مبرر لهذا الاهتمام، فالحضور السياسي الإيراني أخذ في الأعوام الأربعة الأخيرة في التمدد من العراق نحو الخليج العربي، ثم منطقة الشام، وتحديداً سورية ولبنان. والمصادر اليمينية تؤكد دعم إيران لحركة الحوثي الدينية المناوئة للنظام السياسي اليمني. ويقال إن تمدد الدور الإيراني وصل غرباً إلى السودان. ومن الطبيعي، في الأجواء الطائفية السائدة في المنطقة، أن يصاحب الاهتمام بهذا التمدد السياسي الإيراني أحاديث عن محاولات إيرانية لنشر المذهب الشيعي في العالم العربي على أيدي جهات محسوبة على طهران، أو بعض من ينتمي إلى المؤسسة الدينية الإيرانية. لم يكن من الصعب تقبل ذلك كله من أهل الضفة الأخرى من الإسلام. ليس لأن الصراع بين العرب والفرس يذهب بعيداً في التاريخ إلى ما قبل الإسلام، ولا لأن الصراع بين الطرفين بدأ يأخذ بعداً مذهبياً منذ تبني إيران المذهب الشيعي في القرن السادس عشر الميلادي، ولا لأن هذا الانقسام المذهبي تعمق بعد الثورة الإيرانية التي أعادت تأسيس الدولة الفارسية لتجعل منها دولة المذهب الجعفري، بل لأن الطموح الإيراني إلى تحقيق وجود سياسي فاعل ومؤثر في الضفة الأخرى من الخليج العربي بدأ أخيراً بالتحول إلى حقيقة سياسية ملموسة ومؤثرة. ذلك كله صحيح. لكن الصحيح أيضاً أن تمدد الدور الإيراني حدث ويحدث حالياً نتيجة عاملين أساسيين: الغزو الأميركي للعراق، وتراجع الدور العربي في المنطقة في العقدين الأخيرين. جاء الغزو الأميركي بحلفاء طهران (المجلس الإسلامي الأعلى في العراق و"حزب الدعوة") إلى الحكم في بغداد. وأدى تراجع الدور العربي، من ناحيته، إلى فراغ سياسي كبير في المنطقة: في العراق، وفي فلسطين، وفي لبنان. وكان من الطبيعي أن تعمل إيران على توظيف هذين التطورين المهمين لمصلحة دورها السياسي في المنطقة، إذ إن الفراغ العربي أعطى الدور الإيراني مساحة كي يتمدد إقليمياً، وهو دور كانت طهران تتطلع إليه منذ ما قبل ثورة 1979. وخلقت سيطرة حلفاء طهران على الحكم في العراق قاعدة انطلاق استراتيجية للدور الإيراني في واحد من أهم البلاد العربية.

اللافت في هذا الإطار هو العجز العربي أمام الأحداث التي أدت إلى تمدد الدور الإيراني، والتي كانت بدايتها الحقيقية والخطرة متزامنة مع الغزو العراقي للكويت في صيف سنة 1990. حينها تعرضت قدرات الدول العربية السياسية قبل العسكرية لاختبار قاس، وفشلت في الاختبار. فقد اتضح بطريقة فاضحة أن هذه الدول كانت من الضعف والعجز إلى حد أنها لم تكن مهياًة، منذ اللحظة الأولى، لمواجهة حدث بحجم غزو دولة عربية لأخرى، ومحاولة إعادة رسم خريطة المنطقة. وبدلاً من مواجهة الحدث، انزلت الدول العربية بسهولة إلى حالة مأساوية من الانقسام السياسي الحاد فيما بينها. وهكذا ما بين اجتياح الكويت وسقوط بغداد في ربيع سنة 2003 حتى

هذه اللحظة تحول صدام، ومعه العراق، إلى رمز لحالة الضعف والعجز العربيين. بعد ذلك، وبعد رحيل صدام عن المشهد، تأتي استجابة كثير من الدول العربية لتمدد الدور الإيراني في المنطقة تأكيداً لحالة الضعف ذاتها. كان صدام يقول إن العراق هو البوابة الشرقية المعنية بالدفاع عن الوطن العربي، وكان التعامل مع هذه المقولة يتم على أساس أنها مجرد تبرير وغطاء دعائي لطبيعة النظام العراقي السابق وأخطائه السياسية الكارثية. حينها كان لهذا القول ما يبرره، لكن المفارقة أن سقوط نظام صدام، ومع صحة كل ما كان يقال عن هذا النظام، أثبت أيضاً صحة مقولة "البوابة الشرقية". فبعد سقوط صدام على أيدي قوات الاحتلال الأميركي، وتولي حلفاء طهران الحكم هناك، انفتحت أول مرة في التاريخ بوابة بغداد أمام الدور الإيراني في المنطقة العربية. في المشهد السياسي الحالي تبدو الدول العربية، والكبيرة منها بصورة خاصة (مثل السعودية ومصر وسورية)، غير قادرة على التأثير في الأحداث التي لا تزال تعصف بالمنطقة. العرب جميعاً كانوا معارضين الاجتياح الأميركي للعراق، وتغيير النظام السياسي هناك بالقوة، فهذا تدخل سافر، وينطوي على تهديد مبطن للدول العربية الأخرى، ويمثل سابقة قد تتكرر معها، فضلاً عن أن التأثير المباشر لتداعيات الغزو وإسقاط النظام هناك هو في الدول المجاورة. أصدقاء واشنطن لم يتمكنوا من إقناعها بالتخلي عن فكرة غزو العراق مثلاً، وفي الوقت نفسه لم يكن للعرب جميعاً أي تأثير يذكر في نظام صدام حسين. كان النظام الرسمي العربي في حالة شبه مشلولة، وبعد أن سقطت بغداد بدت الدول العربية عاجزة عن التأثير في سياسة الاحتلال الأميركية لهذا البلد العربي، بل شبه غائبة عن المشهد السياسي هناك وهو تحت الاحتلال. وبدلاً من أن تكون الدول العربية مشغولة باجتراح سياسات وخطط لمواجهة الأحداث وما تفرضه من تطورات، كانت مذعورة من الهجمة الأميركية على المنطقة. وأكثر هذه الدول ذعراً كانت سورية، الأمر الذي يفسر ارتباك السياسة السورية في لبنان.

بدأ الارتباك السوري مع التمديد القسري للرئيس إميل لحود، وكان هدف التمديد الإبقاء على الغطاء السياسي المطلوب لاستمرار الوجود الأمني والعسكري السوريين في لبنان. لكن اغتيال الرئيس رفيق الحريري بعد ذلك، وانفجار ما أصبح يعرف بـ "ثورة الأرز" اللبنانية، سرعان ما كشفت أن التمديد كان الخطوة التي مهدت لإجبار سورية على الانسحاب من لبنان. وهنا يتبدى مدى الارتباك السوري. فقد أقدمت دمشق على التمديد للرئيس لحود كمحاولة مستميتة لتحسين ما تعتبره حديقتها الخلفية وخط دفاعها الأول. لكن سرعان ما اتضح أن هذه الخطوة كانت بداية العد التنازلي للوجود السوري في لبنان، وبالتالي خسارة سورية الورقة اللبنانية، وهي ورقة استراتيجية بالنسبة إليها في منطقة الشام. والغريب أن ردة فعل سورية على ذلك كانت بالانكفاء عربياً، وأصبحت دمشق تعتمد على إيران بعد أن كانت طهران تعتمد على دمشق في تواصلها مع المشرق العربي. وقد شكل هذا التحول في السياسة السورية الرافعة الثانية للدور الإيراني بعد عراق ما بعد الغزو الأميركي. وربما ساعدت الدول العربية الأخرى الدور الإيراني، لا بما فعلته وإنما بما لم تفعله، أو بما لم تكن قادرة على فعله. فأمام تمدد النفوذ الإيراني، انطلقاً من بغداد، لم تتجاوز ردة فعل دول مثل الأردن ومصر حدود التنبيه إلى قيام هلال شيعي مكان الهلال الخصيب، وهو تنبيه فيه من الشكوى ما يعكس سلبية الموقف، أكثر مما فيه من الحركة والمبادرة. والدول العربية الأخرى، وخصوصاً دول المغرب العربي، تبدو كأنها غير معنية كثيراً بما يحدث في المشرق. ولعل من الطبيعي في مثل هذا المشهد أن تكون إيران هي الدولة الوحيدة التي استفادت من الغزو الأميركي للعراق، بل إنها استفادت حتى أكثر من الولايات المتحدة نفسها. إن نتائج الاحتلال في العراق، علاوة على الفشل العربي أمام الحالة العراقية، والارتباك في الحالة اللبنانية، مكنت كلها القيادة الإيرانية من جعل الملفات العربية الساخنة في العراق ولبنان وفلسطين ملفات إيرانية أيضاً.

الدور السعودي

إنّ صورة المشهد الإقليمي كما تبدو الآن، وهو مشهد بدأ بالتشكل بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، تنطوي على أربعة عناصر رئيسية: هجوم أميركي في الشرق أو الخليج العربي، وهجوم إسرائيلي في الغرب أو منطقة الشام، وهجوم سياسي إيراني أت من الشرق أيضاً، وفي مقابل ذلك يأتي العنصر الرابع، أو حالة الشلل العربي. أبرز مظاهر هذا الشلل ثلاثة: انهيار العراق وخروجه من النظام الإقليمي العربي، وتراجع الدور المصري تراجعاً كبيراً في الأعوام الأخيرة، والعزلة الإقليمية والدولية لسورية منذ خروجها من لبنان سنة 2005. وبسبب التراجع المصري والعزلة السورية اختفى محور القاهرة - الرياض - دمشق الذي كان يتولى ضبط العملية السياسية العربية. في إطار هذا المشهد تحديداً بدأ الدور الإقليمي السعودي بالبروز. ومنذ يوم أسندت إليه مسؤولية

إدارة شؤون الدولة في أثناء حياة الملك فهد بن عبد العزيز، إلى أن تولى الحكم بعد وفاة الملك فهد في صيف سنة 2005، تميزت الدبلوماسية السعودية في مرحلة الملك عبد الله بن عبد العزيز بنشاط مكثف، وبالعامل المتواصل على عدة ملفات عربية في الوقت نفسه. لكن ربما أن أهم ما يميز الدبلوماسية السعودية في هذه المرحلة هو أسلوب المبادرة إلى إطلاق مواقف سياسية في قضايا عربية أو إقليمية، فيما يبدو أنه محاولة لاستباق فعل آلية المشاورات العربية. الشاهد هنا هو أن أسلوب المبادرة إلى إعلان موقف سياسي قبل أن تتضح مواقف الدول العربية الأخرى، لم تعرفه الدبلوماسية السعودية من قبل. قد يكون ذلك نتيجة التغيير الذي حدث على مستوى القيادة، وبالتالي ميل النظام السياسي بعد ذلك إلى تبني مبدأ المحاولة الاستباقية لفرض خيارات سياسية معينة، أو ربما لإعطاء إشارة إلى أن السعودية تدعم خياراً محدداً من عدة خيارات مطروحة قد يكون تم الحديث عنها قبلاً. مهما يكن الأمر، فإن أسلوب المبادرة إلى إعلان مواقف استباقية في قضايا إقليمية مهمة يمثل تحولاً ملحوظاً في السياسة الخارجية السعودية، إذ كانت العادة أن تنتظر السعودية تبلور موقف عربي أو دولي من هذه القضية أو تلك لإعلان موقفها. بعبارة أخرى: كانت الدبلوماسية السعودية تحرص على عدم المبادرة إلى إعلان موقف قبل تبلور مواقف الآخرين. ويبدو أن شيئاً ما استجد هنا ذا صلة بالتغيير على مستوى القيادة في السعودية، وما صاحب ذلك من تغيرات إقليمية ودولية لذلك.

أول مثال لما يمكن اعتباره مؤشراً إلى ما استجد في النهج السياسي السعودي هو الموقف الذي أطلقه وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، في كلمة له أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وذلك في أثناء وجوده لحضور الاجتماع السنوي للأمم المتحدة سنة 2005. لم يقل الأمير شيئاً مثيراً في كلمته، لكن في الجزء المخصص للسؤال والجواب قال الأمير ما لم يكن متوقعاً. قال إن السياسة الأميركية في العراق تؤدي عملياً إلى تقسيم هذا البلد، وتسليمه لإيران. وأضاف، موجهاً كلامه إلى الأميركيين: "إذا سمحتم بحرب أهلية فإن العراق سينتهي إلى الأبد، وستدفع المنطقة إلى كارثة، ونحن العرب سنجر إلى الصراع [...] سيتدخل الإيرانيون في الجنوب، والأتراك في الشمال، ثم بقية دول المنطقة العربية." وقال بشيء من الاستغراب: "لقد خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق بعد إخراج العراق من الكويت. والآن فإننا نسلم البلاد كلها لإيران من دون مبرر." ولتأكيد ذلك أشار وزير الخارجية إلى أن "الإيرانيين يذهبون إلى المناطق التي تؤمنها القوات الأميركية، ويدفعون أموالاً، وينصبون حلفاءهم، وينشئون قوات للشرطة، ويسلحون الميليشيات هناك." وأضاف أن الإيرانيين "يحتمون أثناء قيامهم بكل هذا بالقوات الأميركية والبريطانية." هذه تصريحات لا تنقصها الصراحة ولا المباشرة، وهي بذلك تمثل أسلوباً جديداً في الدبلوماسية السعودية. واللافت أن الوزير السعودي اختار أن يطلق هذا الموقف الذي لم يخل من نبرة هجومية من أحد أبرز المنابر السياسية الأميركية في هذه المدينة البانخة. لقد اعتاد العالم نبرة هادئة، وغير مباشرة، بل كثيراً ما كان التعرف على السياسة السعودية يأتي من خلال ما يقوله الآخرون عن هذه السياسة. ما فعله الأمير سعود الفيصل هنا قلب الصورة تماماً. واتضح لاحقاً أن تصريح وزير الخارجية هذا كان العلامة الأولى على تبلور موقف سعودي تجاه الوضع في العراق، وخصوصاً تجاه سياسة الاحتلال هناك. وبدأت السعودية بعد ذلك تصر في جميع بياناتها السياسية على فكرة إعادة التوازن إلى المشهد السياسي في العراق، وعلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، وبالتالي فسح المجال أمام مشاركة فعلية للسنة في العملية السياسية هناك. لكن السعودية في الوقت نفسه رفضت ضغوطاً أميركية لاستقبال رئيس الحكومة العراقية الحالي، نوري المالكي، لأنها ترى أن من غير الممكن تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بسبب علاقاته بالميليشيات الشيعية، وتحالفه الوثيق مع طهران.

المثال الأشهر والأكثر إثارة، والذي تأكدت معه طبيعة التحول الذي حدث للدور السعودي، كان التصريح الذي عرف بتصريح "المغامرة غير المحسوبة". فقد أطلق هذا التصريح مسؤول سعودي عبر فيه عن موقف المملكة من قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين مطلقاً بذلك حرباً إسرائيلية على لبنان في صيف سنة 2006، وهي حرب يبدو أنها كانت تنتظر المبرر لانطلاقها. تعبير "المغامرة غير المحسوبة" الذي جاء في تصريح المسؤول السعودي قصد به تمييز هذا العمل من "المقاومة المشروعة للاحتلال"، بحسب البيان. وفي هذا التصريح بادرت المملكة، لأول مرة، إلى إعلان موقف من قضية لها حساسيتها العربية، بعد أربع وعشرين ساعة من بداية الحرب. وهذا يشير بشكل لا لبس فيه إلى امتعاض الرياض الشديد مما اعتبرته انفراداً خطراً من جانب حزب الله بإدخال المنطقة في نفق حرب لم يستشر فيها أحد، وخصوصاً الدولة اللبنانية. ويشير من ناحية أخرى وأهم إلى سياق حديثنا هنا، وهو أن السعودية لم تنتظر معرفة مواقف الدول العربية الأخرى مما حدث قبل أن تعلن هي موقفاً اتسم حينها بالوضوح

والمباشرة. بل يبدو أن إعلان السعودية موقفها هذا شجع دولاً أخرى، مثل مصر والأردن، على إعلان مواقف مشابهة.

ربما كانت بداية بروز الدور السعودي متزامنة مع إطلاق "مبادرة السلام" التي تبنتها القمة العربية في بيروت سنة 2002. لكن كان هناك مبادرة سلام مماثلة أطلقها الملك فهد عندما كان ولياً للعهد سنة 1981، وتبنتها قمة فاس العربية سنة 1982، وهذا يعني أن مبادرة السلام الأخيرة قد لا تمثل البداية الحقيقية لتغيير الدور السعودي. من ناحية أخرى، هناك الإطار السياسي لهذه المبادرة؛ فهي جاءت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبعد تولي الملك عبد الله مسؤولية إدارة شؤون المملكة، بما في ذلك السياسة الخارجية السعودية في أثناء مرض الملك فهد، ثم بعد ذلك توليه الحكم. من هذه الزاوية يجوز اعتبار مبادرة الملك عبد الله أنها تمثل البداية الحقيقية لما طرأ على الدور الإقليمي السعودي مؤخراً. ويعزز ذلك أن المبادرات والوساطات السعودية للتعامل مع أهم الملفات العربية، وتحديداً ملفات فلسطين ولبنان والسودان، أخذت في التصاعد بعد ذلك، وهو ما يشير إلى أن مبادرة السلام الأخيرة كانت جزءاً من خط سياسي جديد بدأ بالتراكم والاستمرار. ويأتي في هذا السياق اتفاق مكة أوائل هذه السنة، مع أنه اتفاق سقط نتيجة سيطرة "حماس" على غزة بالقوة. وقبل ذلك وبعده هناك الدور السعودي النشط بشكل لافت، والذي لم يتوقف، في الأزمة اللبنانية في أعقاب اغتيال الحريري، ثم في موضوع الاستحقاق الرئاسي بعد ذلك.

بهذا المعنى، وفي المرحلة الراهنة، كان الدور السعودي ولا يزال هو الوحيد، والأكثر حيوية وحضوراً على المستوى العربي، في التعامل مع الملفات العربية الساخنة. ومع أن بروز الدور السعودي يبدو كأنه جاء ردة فعل عربية وحيدة وموازية لبروز الدور الإيراني، إلا أنه لا السعودية ولا إيران حاولت الاصطدام بالأخرى، أو التعامل معها على أنها خصم لدود. على العكس، وعلى الرغم مما بينهما من اختلافات واضحة بشأن العراق ولبنان والملف النووي، فإنهما حرصتا على الاقتراب إحداهما من الأخرى. وفي الوقت الذي ترى الرياض أن يكون تنسيقها مع طهران محصوراً في الموضوع اللبناني، ترى طهران في هذا التنسيق غطاء عربياً لدورها في المنطقة. كلتاهما مقتنعة، في الأوضاع الراهنة على الأقل، بحاجة المنطقة إلى تعاونهما، وليس إلى إحداهما من دون الأخرى، ولا سيما في ضوء تصاعد الاصطفافات الطائفية في المنطقة بدءاً بالعراق وانتهاءً بلبنان. وهو اقتناع يبدو أنه يستند إلى إدراك كل منهما طبيعة موقع الأخرى في المنظومة الإقليمية الحالية. فالسعودية هي إحدى الدول العربية الكبيرة، وتمثل السنة في الإسلام، وإيران دولة إقليمية مهمة، وتمثل الشيعة في الإسلام أيضاً. وقد نجح تعاونهما في منع وقوع صدام في لبنان، حتى الآن على الأقل.

إشكالية العامل السوري

إن بروز الدور السعودي بالتزامن مع تمدد الدور الإيراني لا يعني أن هذا الأخير كان العامل الوحيد أو الأهم هنا، إذ لم يمر وقت طويل على بروز الدور الإيراني حتى دخلت المنطقة مرحلة الدور السعودي. في البداية، وفيما يتعلق بالأزمة اللبنانية تحديداً، دلفت المنطقة أولاً إلى مرحلة التعاون السعودي - الإيراني، وهي مرحلة لافتة: طرف عربي يتعاون مع طرف فارسي لمعالجة الملف اللبناني، وهو ملف عربي بامتياز؛ تنسيق الرياض مع طهران لحلحلة الاستحقاق الرئاسي اللبناني تطور ليس له سابقة من قبل، ويؤشر مرة أخرى إلى حالة الضعف العربي، إذ يبدو كما لو أن العرب ما عادوا قادرين، على كثرتهم، على مقاربة ملفاتهم من دون مساعدة أطراف أخرى غير عربية. كيف حدث ذلك؟ يبدو أن المفترضات هنا متعددة، وهنا تكمن الإشكالية. كان المفترض مثلاً أن يكون التنسيق في هذه الحالة بين سورية وإيران، على اعتبار أنهما حليفتان. لكن هذا الافتراض غير عملي، لأن كلا من سورية وإيران محسوبة على طرف واحد في الاصطفاف السياسي اللبناني، وبالتالي تفتقدان معاً ميزة دور الوسيط. وقبل ذلك كان المفترض أن يكون التنسيق بين السعودية وسورية (بلدان عربيان معنيان بملف عربي)، إلى جانب أنه تنسيق كان موجوداً من قبل، وبالتالي لا يحتاج إلى اختراع من جديد.

لكن المفترض شيء والواقع شيء آخر. فعلى أرض الواقع، قلب اغتيال الحريري المشهد السياسي في لبنان رأساً على عقب، ومعه المشهد الإقليمي: خرج، إلى العلن، قسم كبير من اللبنانيين، على المستويين الرسمي والشعبي، يتهم الحكومة السورية بأنها وراء الاغتيال، ويطالب بخروج القوات السورية من لبنان. سبق ذلك تغيير في السياسة الأميركية تجاه المنطقة بعد أحداث أيلول/سبتمبر، وبعد دخول المحافظين الجدد البيت الأبيض في واشنطن. كان أحد ضحايا هذا التغيير سقوط التفاهم الأميركي - السوري على إمساك دمشق بالورقة اللبنانية، وهو تفاهم

رسخته أزمة الخليج التي فجرها الغزو العراقي للكويت سنة 1990. وابتداء من سنة 2000 صارت واشنطن ترى أن من الضروري أن تنسحب سورية من لبنان، وأن يتقلص دورها الإقليمي. وسواء ثبت أن لسورية دوراً في اغتيال الحريري أم لا، فإنها في الأخير وجدت نفسها مجبرة أمام ردة الفعل الشعبية، والضغط الأميركي، على الانسحاب من لبنان. الغريب أن ردة فعل سورية على تداعيات اغتيال الحريري حققت الهدف الأميركي، وحشرتها في عزلة إقليمية ودولية لم تعرفها في فترة حكم الأسد الأب. ولأن الاغتيال حدث مباشرة بعد التمديد القسري السوري للرئيس إميل لحود، فضلاً عن تراكمات الوجود السوري في لبنان على مدى ثلاثين عاماً، أصبحت سورية طرفاً في الأزمة اللبنانية التي فجرتها عملية الاغتيال. في هذه الحالة ما عاد من الممكن استمرار سورية في دور الوسيط بين اللبنانيين، أكان ذلك بمفردها أم من خلال التنسيق مع إيران أو السعودية. يضاف إلى ذلك أن العلاقات السعودية - السورية كانت إحدى ضحايا اغتيال الحريري، إذ دخلت في أزمة لم تعرفها منذ سنة 1970، الأمر الذي فرض تراجع التعاون الذي طبع هذه العلاقة على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، وكان له التأثير المباشر في الموضوع اللبناني بشكل خاص.

في السياق نفسه كان موضوع المحكمة الدولية للكشف عن قتلة الحريري قد أصبح القضية الأولى والأهم في السياسة الخارجية السورية، وصار الموقف من المحكمة يحدد علاقات سورية العربية. وبما أن المحكمة أصبحت عنصراً مركزياً في الأزمة التي فجرها اغتيال الحريري، صار موقف هذه الدولة العربية أو تلك من الأزمة اللبنانية معياراً آخر يحدد طبيعة علاقات سورية العربية واتجاهها. والسعودية من الدول التي تؤيد المحكمة الدولية، وترى الإسراع في قيامها، وهو موقف لا يريح دمشق. وتكمن أهمية علاقات سورية العربية من هذه الزاوية في أن الأخيرة لا تستطيع في هذه المرحلة التأثير في مواقف الدول الكبرى من المحكمة الدولية إلا من خلال كسب مواقف عربية مؤيدة لها تمنحها مساحة للمناورة والضغط على تلك الدول.

الشاهد هنا هو أن اغتيال الحريري، وفشل اللبنانيين ومعهم العرب في الإمساك بزمام تداعيات الحدث السياسية الخطرة، فتحت قناة أخرى أمام الدور الإيراني. لم يكن هناك مفر، في ضوء التراجع المفاجئ والكبير للدور السوري في لبنان بسبب توتر علاقة دمشق بما لا يقل عن نصف اللبنانيين، من التنسيق السعودي - الإيراني لمقاربة الأزمة اللبنانية. والحقيقة أن دخول إيران إلى المشهد اللبناني حدث قبل ذلك بكثير، لكن سياق الأحداث أعطى الدور الإيراني غطاء عربياً، وذلك من خلال تنسيق الرياض مع طهران. إن حرص هذه الأخيرة على أن يكون دورها في المنطقة من خلال التحالف مع دولة عربية (سورية)، والتنسيق مع دولة أخرى (السعودية)، لا يؤكد دورها الجديد فحسب، بل يعكس أيضاً حصافة دبلوماسية تؤكد طهران من خلالها أن دورها الإقليمي ليس بالصدام مع العرب، وإنما بالتعاون معهم على معالجة ملفاتهم العالقة.

إلى هذا الحد، وبهذا القدر، نعرف الآن شيئاً عن كيف برز الدور الإيراني في المنطقة ولماذا. فماذا عن أسباب بروز الدور السعودي وتحوله إلى دور عربي محوري يكاد يكون الوحيد في هذه اللحظة، وهي لحظة حرجة نظراً إلى خطورة الاستحقاقات المتوقعة في كل من العراق ولبنان وفلسطين؟

أهم ما يجب ملاحظته هنا أن السياسة الخارجية السعودية بطبيعتها تتحرك ضمن مبدأ "التوافقية" عربياً ودولياً، وبالتالي فهي ليست سياسة "صدامية". وبرز الدور السعودي لا يعني أن شيئاً جوهرياً تغير في سياسة المملكة، بقدر ما يعني أن وقت هذه السياسة قد حان، وكذلك وقت الدور السعودي. وهذا أمر ربما سعت إليه السعودية أو لم تسع، لكن الأوضاع الإقليمية العربية والأوضاع الدولية، هي التي جعلت منه في آخر المطاف أمراً لا مفر منه في الظروف الحالية. من ناحية أخرى، كان للدبلوماسية السعودية دور بارز في إحداث هذا التغير أو في تشجيعه. وبالتالي يمكن القول إن بروز الدور الإقليمي السعودي، وتصدره لمعالجة الملفات العربية الساخنة، لم يأتياً إلى السعودية ويفرضاً أنفسهما عليها تماماً، كما أن السعودية لم تسع لمثل هذا الدور. فالأمر كان على الأرجح مزيجاً من الاثنين، مع درجة من الفرض لم تترك للسعودية فرصة تفاديه. بعبارة أخرى: جاء بروز الدور الإقليمي السعودي محصلة لأسباب يتعلق بعضها بالسياسة السعودية نفسها، وبعضها الآخر بالوضع العربي وما آل إليه في الأعوام الأخيرة، وبعضها الثالث بالتطورات الدولية.

على المستوى العربي، وصلت حالة الضعف العربي إلى درجة غير مسبوقة. فالعراق، الذي كان أحد أعمدة النظام الإقليمي العربي، خرج عملياً منه بعد سقوطه تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، وانزلاقه إلى حرب أهلية مدمرة. كما أن سورية باتت في حالة خانقة من العزلة الإقليمية والدولية في ضوء خسارتها الورقة اللبنانية، وتراجع علاقاتها العربية، وخصوصاً بالسعودية، الأمر الذي دفعها، ولأول مرة، إلى الاعتماد في سياستها الخارجية على طهران.

وفيما عدا حزب الله، وبعض الأحزاب اللبنانية الصغيرة، تجد عاصمة الأمويين التي يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي صعوبة في الحصول على حلفاء من داخل العالم العربي. وعلى المستوى نفسه، هناك تدهور دور مصر، أكبر الدول العربية وأقواها. إن غياب الدور المصري في اللحظة الحرجة الحالية أمر محير لكل مراقب. فقد فشلت مصر في الاستفادة من اتفاقية السلام مع إسرائيل بما يخدم دورها الإقليمي، وفشلت علاقتها بإسرائيل في تحقيق أي مكاسب سياسية لها في العالم العربي، بل على العكس من ذلك، أخذت هذه العلاقة من رصيدها ومن مكانتها الإقليمية الشيء الكثير. والأرجح أن هذا هو سبب فشل مصر في الدور الذي اضطلعت به في عملية السلام بين العرب، وخصوصاً الفلسطينيين، من ناحية، وبين الإسرائيليين من ناحية أخرى.

كانت مصر تطمح إلى أن تكون الدولة الراعية للطرف الفلسطيني في مقابل الرعاية الأميركية للطرف الإسرائيلي. لكن الأمر انتهى بها إلى صيرورتها مجرد وسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ثم وسيطاً بين الإسرائيليين و"حماس" الفلسطينية، وأخيراً وسيطاً بين الفلسطينيين أنفسهم. وفي ذلك كله فشلت مصر فشلاً واضحاً. والمحير هنا هو فشل مصر في التوفيق بين الفلسطينيين، وهي ملجأهم في مواجهة الإسرائيليين، وهم حلفاؤها الرئيسيون في منطقة الشام. وقد جاء النجاح السعودي في إنجاز اتفاق مكة بين "حماس" و"فتح" ليسلط الضوء على مدى تراجع الدور المصري في المنطقة. أضف إلى ذلك أن الدور المصري غائب في العراق، وباهت في لبنان. بعض الأصوات داخل مصر يربط تراجع الدور المصري بانكفاء القيادة المصرية داخلياً لترتيب عملية توريث جمال مبارك، نجل الرئيس حسني مبارك، الحكم. ربما يكمن في ذلك أحد عناصر الجواب، لكن يبقى السؤال عن تدهور الدور المصري أوسع من ذلك، ويتطلب إجابة أشمل.

على المستوى الدولي هناك طبعاً المأزق الأميركي المستعصي في العراق، إذ إن استراتيجيا الانفراد الأميركي سقطت عسكرياً في هذا البلد أمام زخم المقاومة وصلابتها، وهو ما اعترف به الأميركيون، بما في ذلك الإدارة، باستثناء نائب الرئيس ديك تشيني. ولا يقل الفشل السياسي الأميركي أهمية عن ذلك، فإدارة بوش في حالة انكفاء دبلوماسي في المنطقة لم تعرفها الولايات المتحدة من قبل. فهي ليست جادة في إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، وهي تتحدث إلى أصدقائها، لكنها لا تريد أن تستمع إليهم، وترفض الاعتراف بنتائج ديمقراطية نادت بها إلا إذا أتت بمن تختارهم هي، ولا تريد التحدث إلى المقاومة في العراق أو فلسطين، ولا إلى سورية وإيران. هذا الانكفاء الدبلوماسي أوجد فراغاً سياسياً في المنطقة. وفي هذه اللحظة تحديداً التقى الانكفاء العربي والانكفاء الأميركي، وأدخلا المنطقة في حالة شلل تهدد استقرارها. لكن في هذه اللحظة أيضاً كانت السعودية تقريباً هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بمجموعة من الخصائص جعلت منها دولة هذه اللحظة الحرجة.

فالسعودية هي أحد أعمدة النظام الإقليمي العربي، والدولة العربية الأكثر استقراراً من الناحية السياسية، والأكثر رفاهية من الناحية المالية والتي لها الوزن الإسلامي، والثقل الاقتصادي عالمياً. فهي لم تكن في يوم ما طرفاً مباشراً فيما يعرف بـ "عملية السلام" في المنطقة، إذ كانت تقف دائماً في الوسط بين جميع الأطراف المعنية بهذه العملية، عدا إسرائيل طبعاً. وهي في الواقع أقرب إلى الموقف السوري في هذا الموضوع، بل إنها دائماً ما تحاول أن تقف في الوسط بالنسبة إلى كل القضايا التي تعتمل في المنطقة، ما عدا القضية الفلسطينية. ولذلك تحتفظ بخطوط مفتوحة مع جميع الأطراف في المنطقة وخارج المنطقة، بما في ذلك "حماس" في فلسطين، وحزب الله في لبنان، وهيئة علماء المسلمين، والتيار الصدري في العراق؛ كما أنها حليفة للولايات المتحدة، اللابح الأكبر حالياً في المنطقة، وخطوطها مفتوحة مع الصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي. لكن هناك استثناء وهو أن خطوطها ليست مفتوحة مع دمشق إذ إن طهران تمثل دمشق أمام السعوديين.

هل جاء الدور الإقليمي إلى السعودية، أم أن السعودية هي التي سعت إليه؟ السؤال الأصعب هو: هل تنجح السعودية في دورها القيادي في المنطقة؟ هذه أول مرة تتصدى فيها السعودية لمثل هذا الدور. لقد نجحت في تحقيق اتفاق مكة، وهو إنجاز مهم، لكن الاختبار، أو التحدي الحقيقي يتمثل في الأزمة اللبنانية. وإذا نجحت السعودية في التوصل إلى حل في لبنان، ومن دون تقديم تنازلات قاتلة، فستكون المنطقة دخلت فعلاً حقبها السعودية.

قمة الرياض والدور السعودي

المصادفة هي التي اقتضت أن يكون عقد القمة العربية في الرياض (8 آذار/مارس 2007) متزامناً تماماً مع بروز الدور الإقليمي للسعودية، لأن استضافة الدول العربية القمة الدورية تتم بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء هذه الدول. وهكذا فإن ترتيب السعودية بين الدول العربية لاستضافة القمة التي عقدت في التاريخ المذكور أعلاه، كان

مقررًا سلفاً. من ناحية أخرى، كانت السعودية طلبت في قمة الخرطوم أن تكون استضافتها القمة في مقر جامعة الدول العربية أو في مصر. لكن، وقبل موعد عقد القمة بأكثر من شهر تقريباً، غيرت السعودية رأيها وقررت أن استضافتها القمة ستكون في الرياض. لماذا تغير موقف السعودية؟ وهل لذلك صلة ببروز الدور الإقليمي السعودي؟ وفي أي حال ما معنى بروز الدور السعودي بالنسبة إلى قمة عربية؟ وهل هناك ما يبرر الربط بينهما؟

إذا انطلقنا من التطورات العربية والدولية التي شجعت بروز الدور الإقليمي السعودي، يصبح من الضروري معرفة التوقيت الذي بدأ فيه هذا الدور بالبروز في المنطقة، فهذا سيضيء جانباً من الصورة. السؤال هو: متى بدأ تصاعد الدور السعودي؟ هل بدأ بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو 2006، وتحديداً بعد تصريح "المغامرة غير المحسوبة"؟ من وجهة النظر السعودية فإن التحالف الوثيق بين إيران وحزب الله من خلال سورية، يجعل خطوة الحزب بأسر الجنديين الإسرائيليين، والحرب التي تلتها، مرتبطتين بالسياسة الإيرانية في المنطقة. وهذا يعني أن النفوذ الإيراني وصل من خلال تأثيره في الأحداث إلى عمق العالم العربي، وهو مؤشر مقلق لدولة مثل السعودية. فقبل ذلك كان الاحتلال الأميركي للعراق قد نقل هذا البلد العربي من أهم خصوم إيران في المنطقة إلى أهم حلفائها. كما أن خسارة سورية الورقة اللبنانية، وتراجع علاقاتها العربية، ووضعها في قفص العزلة الإقليمية والدولية، جعلتها تعتمد على طهران بعد أن كانت حليفة لها. أما مقاطعة حكومة "حماس"، وفرض حصار اقتصادي دولي عليها، ومشاركة الدول العربية في ذلك، فهي أمور دفعت بها إلى التوجه نحو إيران للحصول على ما يعوضها من دعم سياسي ومالي. بعبارة أخرى: كان النفوذ الإيراني يتمدد في المنطقة بسرعة، وكانت الدول العربية، كل لأسبابها الخاصة، عاجزة عن مواجهة هذه التطورات. أما مركز ثقل الدور الإيراني الجديد، والهدف المباشر له، فيقعان في منطقة الخليج العربي، أو البوابة الشرقية للسعودية.

في هذا الإطار يمكن فهم طبيعة تحركات السعودية السياسية التي انتهت بقمة الرياض، وعندما نعود إلى تصريح "المغامرة غير المحسوبة" نجد أنه كان بداية هذه التحركات التي لن تتوقف. فهو لم يكن ردة فعل آنية مرتبطة بلحظة الحدث، إذ إن السياق اللاحق للأحداث يكشف أن هناك ما قبل التصريح، وهناك ما بعده. ما قبله هو بروز مؤشرات إلى توسع الدور الإيراني، وآخرها، في نظر السعودية، كان الحرب الإسرائيلية. في هذا الإطار تأتي تصريحات وزير الخارجية السعودي في أيلول/سبتمبر 2005 عن النفوذ الإيراني المتنامي في العراق، كما يقول، "تحت حماية القوات الأميركية والبريطانية". حينها فانت الفيصل الإشارة إلى أن هذا التوسع يتم أيضاً تحت ظلال تراجع الدور العربي، وغيابه في العراق تماماً.

من هذه الزاوية يعكس تصريح "المغامرة" قلقاً سعودياً من أن قوى من خارج المنطقة تفرض وتيرة التطورات عليها، وتعرض استقرارها للخطر لحسابات خارج سيطرة دول المنطقة، وتحديداً العربية منها. وحزب الله، وفقاً لهذه النظرة، ليس أكثر من أداة يتم توظيفها لهذا الغرض. طبعاً لا بد من الإشارة إلى أن حزب الله وسورية ينظران إلى الموضوع من زاوية مختلفة، فبالنسبة إليهما كان التصريح نوعاً من الغطاء العربي للعدوان الإسرائيلي، والحقيقة أن إسرائيل التقطت التصريح واعتبرته كذلك. في السياق نفسه يذكر بعض الأوساط في سورية أن الرئيس بشار الأسد اعتبر التصريح السعودي طعنة في الظهر. طعنة في ظهر سورية؟ أم طعنة في ظهر المقاومة؟ القيادة في سورية تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من المقاومة، وإن كان ذلك على مستوى الشكل والخطاب لا على مستوى الفعل والمشاركة، الأمر الذي يفسر - بحسب هذه الأوساط - استخدام الرئيس السوري عبارة "أنصاف الرجال" في خطابه بعد نهاية الحرب. وللتذكير فإن هذا الخطاب هو الذي فجر العلاقات السعودية - السورية، وهي علاقات كانت قبل ذلك دخلت حالة برود ملحوظة. ونكوص الرئيس السوري إلى لغة "الحرب العربية الباردة" يعبر عن شعور دمشق بتزايد الضغوط عليها، بما في ذلك تداعيات الحرب ذاتها. وعلى الرغم من الصمود الباهر الذي أبداه حزب الله في مواجهة الجيش الإسرائيلي، فإنه سياسياً خسر أكثر مما ربح. فالحرب أدخلت الجيش اللبناني لأول مرة إلى الجنوب منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وتعززت القوات الدولية هناك وبصلاحيات أوسع. بل إن الحرب زادت في الانقسامات اللبنانية، وعلى حساب شعبية حزب الله في الشارع اللبناني. وأكثر التداعيات سلبية على الحزب ثلاثة: أولاً أنها قيدت حركة الحزب بعدما أقر أمينه العام بأنه لم يكن يتوقع أن ردة الفعل الإسرائيلية ستكون بهذا الحجم؛ ثانياً أنها جعلت من موضوع نزع سلاح الحزب مطلباً ملحاً محلياً وإقليمياً ودولياً؛ ثالثاً أن معنى المقاومة في هذه الحالة أصبح معنى سياسياً أو رمزياً أكثر مما هو خيار كما كان قبل الحرب. بعبارة أخرى: أصبح مفهوم المقاومة مدعاة للجدل من حيث علاقات الحزب بالدولة، وبإشكالية من يملك قرار السلم والحرب: الدولة أم الحزب؟ قبل ذلك

كانت المقاومة شعاراً يحقق شبه إجماع. ولعل من الواضح أن هذا التحول جرى كنتيجة طبيعية للأثار التي تركها اغتيال الحريري، ولتداعيات الحرب الإسرائيلية ذاتها، وتحول حزب الله إلى طرف في النزاع السياسي اللبناني. كانت ردة الفعل السعودية على اندلاع الحرب مفاجئة للجميع. لأول مرة في تاريخها الدبلوماسي تتخذ السعودية من حدث مهم وخطر موقفاً سريعاً ومباشراً ومن دون مواربة، بل إن ردة الفعل السعودية كانت أول ردة فعل عربية على الحدث. كان واضحاً أن السعودية مستاءة من خطوة حزب الله وما قد يترتب عليها إقليمياً، ولا سيما لجهة صلة هذه الخطوة بتداعيات اغتيال الحريري، وبالمحكمة الدولية، وبالسياسة الإيرانية. ومن الواضح أيضاً أن السعودية في الأوضاع العربية الراهنة ترى أن مسؤوليتها ومصالحها تقتضي المبادرة حتى قبل أن تتضح مواقف الآخرين. في الوقت نفسه يكشف مثال الحرب الإسرائيلية على لبنان وموقف السعودية منها، أن سياسة الرياض الجديدة احتفظت بما تحتاج إليه من مرونة؛ إذ لم يمض وقت طويل حتى أدرك السعوديون أنهم ربما تسرعوا في ردة فعلهم الأولى على الحرب، وأن الأداء العسكري لحزب الله حقق صموداً قل نظيره في المواجهات العربية - الإسرائيلية، الأمر الذي أكسب الحزب شعبية واسعة لدى الشارع العربي. عندها صدر بيان عن الديوان الملكي في 25 تموز/يوليو 2006 تدارك ما جاء في التصريح الأول. واللافت أن تصريح "المغامرة غير المحسوبة" جاء على لسان مصدر مسؤول، لكنه مجهول، أما ما صدر في 25 أيلول/سبتمبر فقد كان بياناً من الديوان الملكي. والفارق بين الاثنين واضح. ركز هذا البيان على نقطتين: الأولى تحميل إسرائيل مسؤولية التصعيد، ومناشدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة إجبار إسرائيل على قبول وقف النار. وفي حال لم يتحقق ذلك، بحسب البيان، فإن خيار الحرب سيفرض نفسه على الجميع. النقطة الثانية هي المبادرة إلى إعادة إعمار فلسطين ولبنان بتقديم منحة إلى لبنان قيمتها خمسمئة مليون دولار، ووضع مليار دولار وديعة في البنك المركزي اللبناني، وتقديم منحة إلى السلطة الفلسطينية قدرها مئتان وخمسون مليون دولار.

ربما قيل إن مرونة الموقف السعودي هذه ليست جديدة، لكن هذا ليس دقيقاً تماماً. صحيح أن لا جديد في الآلية المالية هنا، فهي نوع من الثمن الذي دفعته الرياض جراء تسرعها في فكرة المغامرة أولاً، وللمساهمة في إعادة الإعمار كنوع من الدعم لاحتواء المضاعفات الاقتصادية للحرب ثانياً. لكن المبادرة إلى اتخاذ موقف علني، ثم التراجع عنه علناً أيضاً، يمثلان عنصراً جديداً في الدبلوماسية السعودية. بل اتضح أن هذه المرونة، والانتقال من خلالها من موقف إلى آخر، كانا بمثابة المدخل إلى ما أصبح يعرف لاحقاً بـ"الدور الإقليمي السعودي" وتقدمه الجهود العربية في حلحلة الملفات الإقليمية، وتحديد الملقين الفلسطينيين واللبناني. ابتداءً من تلك اللحظة أخذ النشاط الدبلوماسي السعودي في التصاعد.

إن الهدف الأول للسعودية هو احتواء الدور الإيراني وتحجيم مساحته في المنطقة، ثم تفادي ضربة أميركية لإيران. ولتحقيق ذلك لا بد من نزع فتيل الأزمة في كل من فلسطين ولبنان اللذين يتغذى هذا الدور منهما. والضربة العسكرية الأميركية المتوقعة ضد إيران مرتبطة بملفها النووي. والطموح النووي الإيراني مرتبط هو الآخر بالمكاسب السياسية التي حققتها طهران في المنطقة، وخصوصاً في العراق ولبنان، لمصلحة دورها الإقليمي. فإذا أمكن احتواء الدور الإيراني فإن هذا الأمر قد يمثل ورقة ضغط على إيران في المفاوضات بشأن ملفها النووي. وفي فلسطين عملت السعودية مع الفلسطينيين مباشرة، ونجحت في البداية في جمع "حماس" و"فتح" على اتفاق مكة، وتأليف حكومة وحدة وطنية. لكن في لبنان اتضح أن الموضوع أكثر صعوبة، ويتطلب التنسيق مع إيران. ومع تصاعد النشاط الدبلوماسي السعودي كان موعد القمة العربية يقترب. والأرجح أن السعودية رأت في هذه الحالة أن عقد القمة في مصر قد يفسر بأنه نوع من التسليم بصعوبة الدور الذي اضطلعت به، وربما يفهم ذلك أنه تراجع عنه من ناحية أخرى، كانت تلك القمة أول قمة عربية تعقد في المملكة، وتتزامن مع تصاعد دورها الإقليمي، الأمر الذي يعني أن عقد القمة في السعودية هو تنويع للدور السعودي. وهذا لا يمكن أن يتم إلا في الرياض، وليس في شرم الشيخ. من هنا كان التركيز على إحياء المبادرة العربية وتأجيل الملف اللبناني لإنضاج الأوضاع الداخلية في لبنان، ولمزيد من التفاوض مع إيران، واختبار خيارات دمشق بعد القمة، ولا سيما بعد لقاء "المصالحة" بين الملك عبد الله والرئيس الأسد. بعبارة أخرى: لم يأت عقد القمة في الرياض مصادفة كما توحى بذلك دورية مؤسسة القمة، وإنما جاء استمراراً للدور السعودي نفسه، لكن في إطار الحشد العربي والدولي داخل هذه المؤسسة.

ما يشبه الخاتمة

ما سبق يؤكد جملة من النتائج. أولاً بروز دور إقليمي سعودي أول مرة في تاريخ المنطقة الحديث. ثانياً أن بروز الدور السعودي يؤكد نمطاً سياسياً عربياً، وهو أن سيطرة حالة الخلافات العربية توفر بيئة ملائمة لمصلحة الدور الإقليمي لهذه الدولة العربية أو تلك، تبعاً للأوضاع الإقليمية والدولية السائدة، وقبل ذلك تبعاً لحجم وطبيعة النظام السياسي لهذه الدولة، لكن مع الملاحظة أن هذا لا يسري على جميع الدول العربية الكبيرة. فطوال أكثر من نصف قرن، وخلال أزمات وخلافات عربية - عربية عاصفة أحياناً، لم يحدث أن كان للعراق أو لسورية دور إقليمي قيادي أو مؤثر على مستوى المنطقة. فسورية حتى سنة 1970 كانت موضوعاً لصراعات الدول العربية الكبيرة، ثم أصبحت بعد ذلك بقيادة حافظ الأسد لاعباً إقليمياً رئيسياً، إلا أنها لم تتجاوز ذلك. أما بالنسبة إلى العراق فإنه لم يعرف فترة استقرار سياسي طويلة، وخصوصاً في فترة الانقلابات المتعاقبة. ثم جاء حكم البعث الثاني سنة 1968 بشيء من الاستقرار، لكنه لم يدم أكثر من عشرة أعوام. فقد حاول صدام حسين من خلال حربه مع إيران سنة 1980، وباجتياحه الكويت سنة 1990، أن يفرض سيطرته على الجزيرة العربية والخليج، ومن هناك على بقية المشرق العربي. لكنه اصطدم في ذلك بالاستراتيجية الأميركية، وبمصالح الدول العربية الكبيرة الأخرى، وبالتالي انتهت مغامرته إلى انهيار العراق أخيراً تحت الاحتلال. الدولة الوحيدة التي تمتعت بدور قيادي إقليمي مؤثر كانت مصر الناصرية حتى هزيمة حزيران/يونيو 1967. وكانت السعودية في عهد الملك فيصل هي خصمها الرئيسي آنذاك. وما سمح لمصر بأخذ هذا الدور الإقليمي، إضافة إلى حجمها وموقعها، هو ما كان يعرف بـ "الحرب العربية الباردة".

في الحالة الراهنة لا يمكن القول إن السعودية تقوم بدور قيادي مشابه، وذلك لأسباب يتعلق بعضها بالسعودية نفسها، وبعضها الآخر بطبيعة المرحلة. ما يمكن قوله هو أن السعودية حالياً تضطلع بدور إقليمي يسمح لها أكثر من غيرها بالمبادرة إلى التصدي لمهمة التأثير في اتجاه الأحداث. في هذا الإطار ظهرت جملة من التطورات جعلت من بروز دور إقليمي سعودي نتيجة طبيعية، ويأتي في مقدم ذلك انهيار النظام الإقليمي العربي، وتغير القيادة في السعودية، وتراجع الدور المصري. وفي السياق نفسه يأتي فشل السياسة الأميركية في الوقت الذي أصبحت الولايات المتحدة طرفاً إقليمياً من خلال احتلالها للعراق، ووجودها العسكري المباشر في المنطقة. ثم يأتي بعد ذلك تمدد النفوذ الإيراني كعامل محفز فرض على السعودية، في ظل حالة الضعف العربي، أن تأخذ زمام المبادرة. بقي سؤال هو: هل نجح الدور الإقليمي السعودي في تحقيق أهدافه؟ يصعب القول إنه نجح في ذلك. فاتفاق مكة تعرض للانحياز بسبب الصراع الفلسطيني - الفلسطيني بشكل رئيسي، والأزمة اللبنانية لا تزال تراوح في مكانها، ولن تتضح معالم الوجهة التي قد تتخذها إلا بعد أن يتضح مآل الانتخابات الرئاسية. وحالة الضعف والخلافات العربية تجعل مهمة الدور الإقليمي لأي دولة أصعب مما يبدو عليه الأمر. ثم هناك حقيقة أن الدور السعودي لا يزال في بداياته. لكن، وقبل ذلك كله، يبقى أن مستقبل وفاعلية الدور الإقليمي المستجد للرياض يعتمدان على فهم المملكة السعودية لهذا الدور، وتعريفها له ولحدوده وأهدافه، وبالتالي مدى استعدادها لمواجهة ما يحتاج إليه، وكما تحدده هي، من متطلبات من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي متطلبات كثيرة ومكلفة. حتى الآن يرتبط بروز الدور الإقليمي السعودي، بصورة أساسية، بعدد من ملفات الأزمات الإقليمية الساخنة. ماذا بعد ذلك؟ هل سيبقى أفق هذا الدور ضمن حدود الملفات؟ ماذا تريد السعودية من هذا الدور محلياً وإقليمياً؟ هل التغيير الذي يعكسه بروز الدور السعودي مجرد استجابة فرضتها ظروف اللحظة، أم هو تغيير في مضمون الاستراتيجية السعودية؟ هذه وغيرها من الاعتبارات هي التي ستقرر في الأخير طبيعة هذا الدور السعودي والمصير الذي ينتظره. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx